الزنا اربع مرات لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله الاية وتقول في المرة الخامسة بعد ان يعظها اي يبالغ الحاكم ندبا في هذه المرة بالتخويف والتحذير كان يقول لها عذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة وبا مر امرأة تضع يدها على فيها لعلها ان تتزجر فان ابت الا المضي قال لها قولي وعلي غضب الله ان كان من الصادقين فيما رماني به كما مر في الروضة تنبيه افهم سكوته في لعانها عن ذكر الولد انها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يحتج اليه ولو تعرضت له لم يضر تتمة لو بدل لفظ شهادة بحلف ونحوه كاقسم بالله او احلف بالله الخ او لفظ غضب بلعن او عنيره كالابعاد وعكسه بان ذكر الرجل الغضب والمراة اللعن او ذكر اللعن او الغضب قبل تمام الشهادة لم يضر ذكر ذلك اتباعا للنص كما في الشهادة والحكمة في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا اعظم من جريمة القذف فغلب الاعظم بمثله وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فحصت المراة بالتزام اغلظ العقوبة ولو نفى الذمي ولدا ثم اسلم لم يلتفت في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثه وانتقضت القسمة ولو قتل الملاعن من نفاه ثم استلحقه ففي وجه لا لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة ولده من القذف فلا يتغير ان بحد وفرق او عتق او اسلم في القاذف ويتغير الان والفتنة وفي المحصل في العدد جمع عدة ماخوذة من العدد لاشتمالها على عدد من الاقراء او الاشهر غالبا وهي في الشرع اسم لمدة تتربص فيها المراة لمعرفة براءة رحمها او للتعبد او للتفجع على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع الايات والاخبار الاتية وشرعت صيانة للانساب وتحصينا لها من الاختلاط رعاية لحق الزوجين والولد والنكاح الثاني والمغلب فيها التعبد بدليل انها لا تنقضي بقرء واحد مع حصول البراءة به والمعتدة من النساء على ضربين متوفى عنها وغير متوفى عنها سلك المصنف في تقسيم الاحكام الاتية طريقة حسنة مع الاختصار فبدا بالضرب الاول فقال فالمتوفى عنها حرة كانت او امة ان كانت حاملا بولد يلحق الميت فعدتها بوضع الحمل اي انفصال كله حتى ثاني توءمين ولو بعد الوفاة لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فهو مقيد لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا ولقوله صلى الله عليه وسلم لسبيعة الاسلمية وقد وضعت بعد موت زوجها بنصف شهر قد حللت فانكحي من شئت متفق عليه وخرج بقولنا يلحق الميت ما لو مات صبي لا يولد لمثله عن حامل فان عدتها بالاشهر لا بالوضع لانه منفي عنه يقينا لعدم انزاله ولد الرمات ممسوح وهو المقطوع جميع ذكره وانثييه عن حامل فعدتها بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على المذهب لانه لا ينزل فان الانثيين محل المني الذي يتوفق بعد انفصاله من الظهر ولم يعهد لمثله ولادة فائدة جاء ان ابا عبيد بن حربويه قد قضا مقدم وقضا به محمد الممسوح على لتفه وطاف به الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق اولاد الزنا بالحرام ويلحق الولد بمجبوب قطع جميع ذكره وبقي انثياه فتعتد الحامل بوضعه لبقاء وعية المني وما فيها من القوة المحيلة للدم وكذا مسلول

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)